

سلسلة
الأحاديث الصحيحة
وشئ من فقهها وفوائدها

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الرابع
١٥٠١ - ٢٠٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لها جها سعد بن عبد الرحمن الرشيد
الرياض

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاسِ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مَنَقَّحَةٌ وَمَزِيدَةٌ

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

ح) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

اللباني، محمد ناصر الدين

سلسلة الاحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها.

٧٨٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٥ - ٢ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٨ - ٦ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (ج ٤)

١ - الحديث الصحيح ٢ - الحديث - تخريج ٣ - الحديث -

جوامع الكتب أ - العنوان

١٥/٠٩٥٤

ديوى ٢، ٢٣٢

رقم الايداع: ١٥/٠٩٥٤

ردمك: ٥ - ٢ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٨ - ٦ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (ج ٤)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف: ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥

فاكس: ٤١١٢٩٣٢ - بريقاً دفتر

ص.ب. ٢٢٨١ الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

سجل تجاري ٦٣١٣ الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فهذا هو المجلد الرابع من كتابي « سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها » يحوي - كأمثاله المتقدمة - خمسمائة حديث من الأحاديث الثابتة ، أقدمه اليوم إلى القراء الكرام بعد أن مضى نحو خمس سنوات من طبع المجلد الذي قبله في سوريا ، ولم يتيسر لنا طبع هذا الذي بين أيديهم إلا في هذه الآونة وفي الأردن ، وبصعوبات طبيعية حمة أحاطت به لا يعلم قدرها إلا الله عز وجل ، لا داعي لشرحها وبيانها ، إذ ما كل ما يُعلم يُقال ، فحسبي أن أحاسب الأجر في تحملها عند الله تعالى الذي هو وحده ملاذ المؤمن ومعاذة في كل ما يناله ويصيبه من سراء أو ضراء ، فإن ذلك كله خير بالنسبة للمسلم الصابر ، كما في قوله ﷺ المتقدم في هذه السلسلة رقم (١٤٧) :

« عجبت لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير ، إن أصابه ما يُحِب حمد الله وكان له خير ، وإن أصابه ما يكره فصبر كان له خير ، وليس كل أحد أمره كله خير إلا المؤمن » .

ولعل من الخير الذي قضاه الله لنا ، في هذه البرهة المديدة لطبع الكتاب والصعوبات المشار إليها آنفاً أنه تبارك وتعالى أتاح لي فرصة للاستفادة من بعض الكتب الحديثة المصورة ، أو التي تم طبعها حديثاً ، ووقفت عليها بعد أن نُضد هذا المجلد ، ولم يقيض لي الاستفادة منها من قبل ، الأمر الذي مكّني من أن أستمد منها جل مادة (الاستدراك) الذي يراه القارئ في آخر الكتاب ، مصداقاً لقوله ﷺ : « . . . فأمر المؤمن كله خير » ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

هذا وقد يكون من المفيد أن أشير هنا إلى أمر هام طالما سُئلت عنه كتابة ولفظاً ، وهو قولهم :

ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح والتضعيف بعض من تقدمك من الحفاظ المحدثين كالسيوطي والمناوي وغيرهما ، فضلاً عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين ؟

والجواب :

أ - أما بالنسبة للحفاظ المتقدمين ، فالسبب يعود إلى أمرين أساسيين :
الأول : أن الإنسان من طبعه الخطأ والنسيان ، لا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين ، فقد ينسى المتقدم ويسهو ، فيستدرك عليه المتأخر ، وقديماً قالوا : كم ترك الأول للآخر .

فالحكم حينئذ للدليل والبرهان ، فمع أيهما كان اتُّبع .

والآخر : وهو الأهم ؛ أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطرق من دواوين السنة لحديث ما ، فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفة بشواهده ومتابعاته وهذا من منهجي في التخريج ، كما أشرت إلى ذلك فيما يأتي

(ص ٥٢٥) ، وعلى تضعيف إسناد ظاهره الصحة ، لأن تتبعه للطرق كشف له عن علة قاذحة فيه كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس وغيرهما ، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق ، وهذا أمر مذكور في علم مصطلح الحديث ، فراجعته إن شئت في « الباعث الحثيث » في « المعلن من الحديث » (ص ٦٨ - ٧٧) أو غيره ، ونحن - بفضل الله - من العارفين بذلك نظراً وتطبيقاً منذ نحو نصف قرن من الزمان ، وكتبي أكبر شاهد على ذلك وبخاصة « إرواء الغليل » ، وهذه السلسلة والسلسلة الأخرى ، والأمثلة متوفرة فيها بكثرة ، ولا بأس من الإشارة إلى بعضها مما سيأتي في هذا المجلد (رقم ١٥٠٢ و ١٥١٣ و ١٥٢٨ و ١٥٤٢ و ١٥٦٦) و (ص ١٠٢ و ١٤٣ و ١٥٨ و ١٧٦ و ١٩٠ و ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢١٥ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٩١ و ٢٩٩ و ٣٠٢ و ٣١٤ و ٣٢٤ و ٣٣٠ و ٣٥٢ و ٣٥٥ و ٣٦٧ و ٣٨١ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤١١ و ٤٢٤ و ٤٤٩ و ٤٦٦ و ٤٨٦ و ٥٤١ و ٥٦٤ و ٥٦٨ و ٥٧٢ و ٦١٨ و ٦٤١ و ٦٤٨) .

ب - وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين ، فليس لمخالفتهم عندي قيمة تذكر ، لأن جمهورهم لا يُحسن من هذا العلم إلا مجرد النقل ، وتسويد الحواشي بتخريج الأحاديث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة ، مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعية لها قديماً وحديثاً ، الأمر الذي ليس فيه كبير فائدة ، كما كنت شرحت ذلك في مقدمة كتابي « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » (ص ٤) ، بل إنني أرى أن مثل هذا التخريج لا يخلو من شيء من التضييل - غير مقصود طبعاً - لكثير من القراء الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أن الحديث مثبت ! ويزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه القول بأن رجاله ثقات ، أو رجاله رجال

الصحيح ، وهو لا يعني الصحة عند العلماء ، كما كنت حقيقته في مقدمة كتابي « صحيح الترغيب » (٣٩ / ١ - ٤٧) وغيرها ، كما أنهم يتوهمون من قول المخرج : في إسناده فلان وهو ضعيف . أن الحديث ضعيف ! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المخرجين أنفسهم ! لجهلهم بما تقرر في علم المصطلح : أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به ، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث الآتي برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥) ، وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد ، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم ، مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه ، وتجد هذه الحقيقة جلية في كتيبي كلها ، وبخاصة هذه السلسلة ، وبالأخص هذا المجلد منها ، ويتجلى ذلك للقارئ بصورة سريعة جلية برجوعه إلى فهرس (أ - المواضيع والفوائد) . على أنه قد يكون إغلال الحديث بالراوي الضعيف ، إنما هو اعتماد على قول مرجوح في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل ، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح ، فالتصحيح والتضعيف عملية علمية دقيقة ، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة ، وتحرياً وإحاطة بالغة بطرق الحديث وأسانيدھا من جهة أخرى ، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث ، وإذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً في ذلك فهو على الغالب مسروق متحل ! والمنصفون منهم يعززون التحقيق لصاحبه ، وقليل ما هم . وسيرى القراء الكرام في هذا الكتاب أمثلة كثيرة تدل على ما ذكرنا من التقصير في تتبع الطرق والتحقيق ؛ الذي أودى ببعض المعاصرين إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة ، فانظر مثلاً آخر الكلام على حديث (العترة) (رقم ١٧٦١) ففيه الإشارة إلى

من ضعفه من أفاضل الدكاترة المعاصرين وإلى من ضعف حديث : « تركت فيكم أمرين . . . كتاب الله وسنتي . . » من إخواننا الطيبين - إن شاء الله - فإنك تجد في ذلك مثلاً صالحاً للعبرة ، هذا مع كون الاثنين على شيء لا بأس به من المعرفة بهذا العلم ، فماذا يُقال عن الذين يتكلمون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها بغير علم ، بل بالهوى أو بالتقليد الأعمى لمن لا تخصص له بهذا العلم الشريف بل ولا له أية معرفة به !! كالذين يضعفون أحاديث المهدي الصحيحة ، وأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها . انظر (ص ٣٨) ، وبعضهم يُخرِّج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه ، وهو لغيره ، حرصاً منه على الشهرة ، وأن يُقال فيه محدث ! وهؤلاء فيهم كثرة ، وأساليبهم اليوم مختلفة .

وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب « مختصر تفسير ابن كثير » اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، فيه العجب العجيب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق ، وليس فيه من التحقيق شيء ، فإن الرجل ابتدع أسلوباً جديداً في ادعاء العلم وما ليس له منه ، ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخرجه لأحاديث « تفسيره » له طريقتان في غير ما رواه الشيخان :

الأولى : يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير .

والأخرى : يسوق الحديث ويُخرِّجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد .

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث ، وذلك من فوائد « تفسيره » وتارة يسكت ، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً ، ومن أمثلته

حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة ؛ وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١) . ومنها حديث « الأبدال في أمي ثلاثون ، بهم ترزقون . . . » وإسناده ضعيف جداً ، وهو مخرج هنالك برقم (٩٣٦) ، وحديث : اسم الله الأعظم في (آل عمران) : (قل اللهم مالك الملك . . .) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً ، لو تَبَّعْتَ لكان منها كتاب في مجلد كبير .

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كثير فاعتبرها صحيحة بإيراده إياها في « مختصره » وتصريحه في مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الأحاديث الضعيفة ! كما حذف الروايات الإسرائيلية ، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بياناً في تخريج الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٥٤٦١) ، وهو في ذلك قد سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهلاً وتضليلاً ودعوى فارغة ، بحيث لا أعرف له شبيهاً إلا أن يكون المسمى عز الدين بليق صادقاً في قوله في مقدمة كتابه الذي سماه بغير حق « منهاج الصالحين » :

« لا يروي الأحاديث المتناقضة ، ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية » .

وهو في قوله هذا أفاك كذاب ، فقد درست كتابه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت ، وتتبع أحاديثه حديثاً حديثاً ، فهالني كثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، حتى جاوز مجموعها الأربعمائة حديث ، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة ، وهو من أجهل - إن لم أقل : أجهل - من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف ، ولا أعلم من يساويه

في ذلك إلا أن يكون الصابوني هذا ، فإنه قلده حذو القذة بالقذة ، فادعى كما سبق بأن مختصره ليس فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! إلا أنه يزيد عليه بإعجابه بنفسه وغروره بأنه أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة كما يصف نفسه به في كتبه ، وبأنه يضمّر لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسمّون في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشدّ البغض ، ويحقد عليهم أسوأ الحقد ، يدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً « الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح » ، فإنه ما ألفه إلا للرد على السلفيين الذين أحيوا - فيما أحيوا - سنة النبي ﷺ في صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة ، وليته كان رداً علمياً ، إذن لقلنا : له رأيه واجتهاده - إن كان له رأي واجتهاد ! - ولكنه جعله - والله أعلم - ذريعة لينال منهم ، ويشفي بذلك غيظ نفسه ، ويروي غليل صدره بسبهم وشتهم والافتراء عليهم ، فهو يلقبهم بـ « المتسلفين » (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و ١٣٨) وبـ « الجاهلين » (ص ٧٥) وبـ « سوء الفهم وغباء الذهن » (ص ٨٠) وبـ « الأدعياء المتطاولين على العلماء » ، وبـ « تضليل السلف الصالح » (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد ، وبـ « أدعياء العلم » (ص ١٣٠) ! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبئ العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين . فوالله سبحانه وتعالى حسيه ، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه ، فإن الأمر كما قال تعالى : ﴿ إن الله يدافع عن الذين آمنوا ﴾ ولكني أريد أن أبين للناس أنه هو الدعي للعلم لكي لا يغتروا به وبكتابات التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعه في « مختصره » .

وأصرح من ذلك دلالة وأكشف لخزيه وعاره أنه زين الصفحة الأولى من

الورقة الأولى من « مختصره » وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه « صفوة التفسير » ؛ زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي ، وليس يهمني تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابوني لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء ، وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه ، ! والأحاديث الأربعة هي كما ساقها :

١ - « أشرف أمتي حملة القرآن » . الترمذي

٢ - « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . . . » . البخاري

٣ - « اقرؤا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لصاحبه » . البخاري

٤ - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا . . . » . متفق عليه

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول فلم يروه الترمذي مطلقاً ، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطي) .

والحديث الثاني والثالث فكذب على البخاري ، فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثاني منها الترمذي وصححه ، وهو مخرج في التعليق على « الطحاوية » (ص ٢٠٦ - الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث فرواه مسلم دون البخاري كما في « الترغيب » و « الجامعين » وغيرهما .

وأما الرابع ، فإنما رواه الإمام مالك في « الموطأ » معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته في « المشكاة » ، وآخر بمعناه ، سيأتي الكلام

عليه في هذا المجلد بإذن الله في نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (ص ٢٧٩ - مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة ، والحمد لله ، وكان الأولى أن يذكر هناك ، أو في (الاستدراك) ، ولكن هكذا قُدِّرَ ، والخيرة فيما اختاره الله عز وجل .

هذا وقد يقول قائل : إن تعصيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له ، لأنها ليست بقلمه .

فأقول : الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى غلط من أخطائه في « مختصره » وإن كان يكفي لإدانتها بالجناية على أحاديث رسول الله ﷺ وتضليله لقرائه فيها ، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضاً ، لأنها إن لم تكن بقلمه وتزلف بنسبتها إلى المحسن الشربتلي ، فحسبه أنه رضي بنشرها له في أول صفحة من كتابيه ، وإن مما لا شك فيه أن أقل من ذلك يُعتبر إقراراً منه لها عند أهل العلم ، فكيف وهو قد زين بها واجهة كتابيه ؟!

فإن قيل : لعله لا يعلم ما ذكرت من حالها .

فأقول : نعم هذا ممكن ، بل إن حسن الظن به وأنه لم يتقصّد تزوين واجهة كتابه بالكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء يحملنا على ترجيح أنه لا يعلم ذلك ، ولكن أليس هذا الاعتذار عنه أو منه ، هو كما يُقال : عذر أقبح من ذنب ! إذ كيف يجوز له أن يُزين بها كتابه وهو لا يعلم حالها ؟؟ والله عز وجل يقول : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) . ولقد أحسن من قال لمثله :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

إن هذا الرجل وأمثاله من المقلدين يقيمون أشد النكير على الشباب المؤمن ، لا شيء إلا لكونهم يتبعون السنة الصحيحة ، ولا يلتزمون مذهباً معيناً يقلدونه - كما هو الواجب كتاباً وسنة واتباعاً للأئمة الأربعة وغيرهم - بدعوى أنهم ليسوا من أهل العلم ، فيوجبون عليهم أن يقلدوا المذهب ، وينسون أنفسهم حين يكتبون في علم الحديث وهم به أجهل من أولئك السُّنَّين بفقهم التقليدي ! دون أن يشعروا مطلقاً بأنهم يعيشون فساداً في الأصل الثاني من أصلي الشريعة ، ألا وهي السنة المطهرة وأنهم يتعرضون بذلك للوقوع في وعيد الكذب على رسول الله ﷺ عمداً أو جهلاً ، فيصدق عليهم على الأقل قوله ﷺ : « من حدث عني بحديث يُرى (أي عند أهل العلم بالحديث) أنه كذب فهو أحد الكذابين » . رواه مسلم وغيره . فإن الحديث الأول الذي عزاه للترمذي كذباً ، هو نفسه أيضاً لا يصح كما قال إمام المحدثين البخاري ، لأنه من رواية نهشل بن سعيد وهو كذاب كما قال الإمام ابن راهويه ومن قبله الطيالسي ، وفيه راو آخر وإيه ، وقد خرجته في الكتاب الآخر : « الضعيفة » (٢٤١٦) .

ذكرت آنفاً ما يقتضيه حسن الظن به أن تخريج تلك الأحاديث ليست له ، ولكنني وجدت الرجل - لإغراقه في جهله - لا يدعني أن أبقى عند ما ذكرت ، فقد وجدته وقع له في صلب كتيبه المتقدم أكاذيب أخرى تشبه تلك مشابهة تامة ، إلى أخطاء أخرى ، لا بُد لي من بيانها نصحاً وتحذيراً .

١ - ذكر (ص ٦٧) حديث « . . . وسنت لكم قيامه » ، وقال :

« رواه أصحاب السنن » وهم أربعة معروفون ، ولم يروه منهم إلا النسائي وابن ماجه !

٢ - ذكر (ص ١٨) حديثاً في فضل رمضان ، وقال :

« رواه النسائي »

وهو كذب عليه ، فإنه لم يروه ، وإنما رواه الطبراني كما في « الترغيب و « المجمع » للهيثمي ، وقال :

« فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف » .

٣ - وذكر (ص ٥٠) حديث : « أرحنا بها يا بلال » ، فقال في الحاشية مخرجاً له :

« لسان العرب » .

فلم يعرف هذا المسكين مصدراً لهذا الحديث غير هذا الكتاب المعروف بأنه ليس من كتب الحديث ، وإنما هو في اللغة ، مع أنه في « سنن أبي داود » ومخرج في كتب السنة مثل « المشكاة » (١٢٥٣) وغيره !

٤ - أورد (ص ٥٦) أثر أبي بن كعب في صلاته في رمضان عشرين ركعة ، وأنه كان لا يقنت إلا في النصف الثاني . . . وقال نقلاً عن « المغني » لابن قدامة : « رواه أبو داود » .

قلت وله علة ظاهرة وهي الانقطاع بين الحسن - وهو البصري - وعمر ، وبمثله يحتج على السلفيين المتمسكين بالسنة في صلاة التراويح كما تقدم ، ويرميهم بكل باقعة كما سلف .

٥ - ذكر (ص ٧٨) حديث « لا تجتمع أمتي على ضلالة » وفي رواية

أخرى : « ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة . وقال :

« رواه أصحاب السنن » .

وهذا كذب أيضاً عليهم جميعاً إلا الترمذي فإنه رواه باللفظ الأول ، وأما الآخر فرواه ابن أبي عاصم في « السنة » وإسناده ضعيف كما بينته في « ظلال الجنة » (رقم ٨٠) ، لكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحت في « الصحيحة » (١٣٣١) وغيره .

٦ - وفي (ص ٩٦) ذكر قوله ﷺ : « الكبر بطر الحق وغمط الناس »

وقال :

« أخرجه البخاري » .

قلت : وهو كذب عليه أيضاً فإنما رواه مسلم فقط في « الصحيح » عن ابن مسعود ، نعم رواه البخاري في « الأدب المفرد » عن ابن عمرو ، فإن كان يعنيه ، فهذا من الأدلة على أن الصابوني لجهله لا يُفرق بين ما يرويه البخاري في « الصحيح » وما يرويه خارجه ، وإلا لقيد العزو إليه بقوله : « في الأدب المفرد » ! وهو مخرج في المجلد الأول من هذه « السلسلة الصحيحة » برقم (١٣٤) ، وسيأتي بإذن الله تعالى بزيادة في التخريج والطرق في هذا المجلد برقم (١٦٢٦) .

٧ - ذكر (ص ١٢٨) حديث : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا

أوتوا الجدل » ، وقال في تخرجه :

« أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند (٢٥٢/٥) وقال :

إسناده صحيح » .

قلت : ولقد كذب على الإمام أحمد أيضاً - وإن كان الحديث في نفسه

ثابتاً - فإنه لم يقل ذلك ، وقد أخرجه في موضع آخر من « المسند »
(٥ / ٢٥٦) ، وهذا الكذب يعرفه كل مشتغل بهذا العلم الشريف ، فإن
الإمام أحمد رحمه الله ليس من عادته في مسنده التصحيح . ولقد خطر في البال
أنه لم يحسن التعبير ، أراد أن يقول : وقال الترمذي : « إسناده صحيح » ،
ولكن الترمذي لم يقل ذلك أيضاً ، وإنما قال : « حسن صحيح » ، والفرق بين
العبارتين لا يخفى على أهل العلم .

ولهذا الرجل أخطاء كثيرة ، وأكاذيب أخرى ، وبخاصة على إخواننا
السلفيين ، لا مجال لذكرها أو الإشارة إليها في هذه المقدمة ؛ فإنها حديثة
محضة ، ولعله يُتاح لنا ذلك في فرصة أخرى إن شاء الله .

وجملة القول : إنني أطلت الكلام في الشيخ الصابوني بصورة خاصة
من بين المخالفين من المعاصرين ، لأنه يصلح مثلاً لجمهورهم الذين لا
يحسنون من هذا العلم حتى ولا مجرد النقل ، وزاد عليهم في كثرة أوهامه
وأكاذيبه ، فلا يقام لأمثاله وزن في هذا العلم الشريف .

وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم
فضلهم الظاهر في هذا العلم ، نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم وتعليقاتهم ، كأمثال
الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل . والله ولي التوفيق .

وفي الختام لا بد لي من أن أشكر كل من ساعدني في تبييض هذا المجلد
وتقديمه إلى المطبعة وتصحيح تجاربه ووضع فهارسه ، وبخاصة ابنتي أنيسة أم
عبدالله جزاها الله خيراً ، وبارك فيها وفي زوجها وذريتهما ، فإنها ساعدتني كثيراً
في تصحيح التجارب وكتابة بطاقات الفهارس ، فوفرت عليّ بذلك وقتاً كثيراً
وجهداً عظيماً .

كما أشكر الدار السلفية في الكويت ، والمكتبة الإسلامية في عمان على جهودهما في طبع هذا المجلد ونشره على الناس .

أثابني الله وإياهم جميعاً على خدمة حديث رسول الله ﷺ وتقديمه إلى المسلمين صافياً نقياً ، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح ، وختم لنا بالوفاة على الإيمان والتوحيد الخالص ؛ إنه سميع مجيب .

عمان ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني